ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

العلاقات العراقية الصينية ١٩٥٨-٢٠٠٣

أ.م.د. علي جودة صبيح المالكي
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

تعود الروابط وعوامل التقارب بين العراق والصين إلى مساهمة كل منهما في الحضارات القديمة التي أقيمت في الصين ووادي الرافدين بالعراق، وتأثير هاتين الحضارتين في الحضارة الإنسانية بشكل عام، وقد شهد العصر العباسي على وجه خاص ازدهاراً في العلاقات الثنائية بين الدولتين، حيث كانت بغداد والكوفة والبصرة بمثابة مراكز تجارية هامة للبضائع الصينية، وامتدت هذه العلاقات وصولًا إلى التاريخ الحديث حيث اجتمع البلدين على مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني.

وعليه، فقد شهدت العلاقات العراقية- الصينية تطوراً ملحوظاً منذ بدايتها عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣، وذلك على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد غلبت سمة التعاون على نمط العلاقات الثنائية بين الدولتين، حيث حرصت كل من بغداد وبكين على تعزيز العلاقات المشتركة بينهما والقفز فوق عوامل وأسباب الخلاف التي أثرت سلباً على نمط العلاقات العراقية- الصينية خلال المدة الزمنية المشار إليها.

وفي هذا الاطار، يتناول البحث العلاقات- العراقية الصينية خلال المدة الزمنية ١٩٥٨ – ٢٠٠٣ من خلال تقسيمها إلى أربعة مباحث رئيسية، المبحث الأول العلاقات العراقية الصينية خلال المدة ١٩٥٨ – ١٩٨٠، والمبحث الثاني موقف الصين من الحرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨، في حين يتناول المبحث الثالث الحديث عن موقف الصين من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، أما المبحث الرابع فخصص للعلاقات العراقية-الصينية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المبحث الأول: العلاقات العراقية الصينية ١٩٥٨-١٩٨٠:

اتسم نمط العلاقات العراقية- الصينة بالتعاون والقرب؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تبني الصين سياسة خارجية ارتكزت على إعلاء مبدأ "عدم التدخل" في الشئون الداخلية لغيرها من الدول، وذلك على عكس الصراعات السياسية التي شهدتها علاقات الدول العربية أجمع مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والتي شهدت تدخلاً مباشراً من قبل هذه القوى الدولية في الأزمات التي شهدتها – ولا تزال – بعض الدول العربية كالأزمة السورية واليمنية وغيرها.[١]

وترجع بداية العلاقات الرسمية في الوقت المعاصر بين العراق والصين، حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية والسياسية، إلى عام ١٩٥٨ وذلك بعد الاعتراف الصيني بالنظام السياسي الناشئ عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية[٢]، واتفاق كل منهما على تبادل البعثات الدبلوماسية في شهر أب ١٩٥٨، وذلك رغم أنه لم تجمع الصين والنظام الملكي الهاشمي علاقات في المدة التي سبقت عام ١٩٥٨، وذلك بسبب عدة أمور من أبرزها، قرب النظام الهاشمي من المعسكر الغربي، ومواقفه المضادة للأفكار الشيوعية، فالهاشميون لم يعترفوا بجمهورية الصين الشعبية كحاكم شرعي للصين بعد فرار الحكومة الصينية الوطنية إلى الفلبين إثر الحرب الأهلية عام ١٩٤٩، وهذا الموقف جاء متفقاً مع موقف بقية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التي لم تعترف بالجمهورية الصينية بقيادة "ماوتسي تونج"، وزاد من البعد بين الدولتين قبل عام ١٩٥٨، ما قامت به العراق في شباط ١٩٥١ عندما انضمت إلى باقي الدول التي قامت بالتصويت على القرار الأممي رقم " ٤٩٨" لعام ١٩٥٠ المندد بالتحركات الصينية المعادية في كوريا، وذلك في حين امتنعت باقي الدول العربية عن التصويت على هذا القرار، بالإضافة إلى أن العراق كانت عضواً وشريكاً في المنظومة الأمنية الغربية التي أطلق عليها "حلف بغداد" عام ١٩٥٤. [٣]

يضاف إلى ذلك أيضاً، تأثير استمرار النفوذ البريطاني بشكل واضح في العراق رغم انتهاء الانتداب والإعلان عن كون العراق عضوًا مستقلًا في عصبة الأمم ١٩٣٢، وفي هذا السياق، اعتبرت الصين أن محاولة بدء علاقات رسمية مع العراق في المدة التي سبقت تموز ١٩٥٨ لن تجدي نفعاً في ضوء استمرار تأثير النفوذ الغربي المستشري في العراق وبخاصَّة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، لذا انعكس هذا الإدراك في انعدام العلاقات بين بكين

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

بغداد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وفي المقابل، كان هناك اقتناع لدى الصين في ذلك الوقت بأن قادة دول المنطقة العربية والشرق الأوسط هم ديكتاتوريون وغير ثوريون ومحسوبون على دول المعسكر الغربي، ولهذا قررت اتباع الحياد وعدم الدخول في الصراعات البينية في هذه المنطقة لأنها مجرد حرب بالوكالة بين الدول الغربية، ولهذا السبب لم توجد علاقات بين دول المنطقة والصين قبل عام ١٩٥٦، واكتفت بالتعبير عن دعم حركات التحرر الوطني.

غير أن الصين بدأت بعد ذلك في تغيير اقترابها بشأن العلاقات مع دول المنطقة العربية، وبرز ذلك من خلال انعقاد "مؤتمر باندونج ١٩٥٥" الذي كان اطاراً جامعاً لكل من الصين والدول العربية التي جمعتهم جهود تحقيق الاستقلال والتحرر الوطني من الرأسمالية والنضال ضد المعسكر الغربي، واتجهت لتوطيد علاقاتها مع حكام الدول التي دخلت في صراع مع القوى الكبرى وأبدت رفضاً للتحالفات الأمنية التي ترعاها الدول الغربية، وبالرغم من تغير الإدراك الصيني تجاه المنطقة إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل فوري وسريع بدء علاقات اقتصادية وسياسية مع العراق؛ بسبب استمرار النفوذ الغربي وعدم إبداء مقاومة لهيمنتها، وبالتالي لم تبدأ العلاقات بين البلدين إلا بعد تموز١٩٥٨[٤]، ولتوضيح ذلك بشكل أكبر فإنه من الهام الحديث عن محددات السياسة الخارجية لكل من العراق والصين تجاه بعضهما البعض؛ لفهم نمط علاقاتهما في المدة التاريخية الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٨٠.

أولاً: السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية:

كانت توجهات السياسة الخارجية الصينية في تلك المدة بشأن العراق والمنطقة العربية بشكل عام، انعكاساً لشكل علاقاتها مع الدول الغربية والاتحاد السوفييتي، حيث كانت تسعى لتقويض نفوذهم في المنطقة العربية، والعمل في المقابل على توطيد علاقاتها مع الدول العربية من خلال محاولة استغلال أي ضعف قد يحدث بشأن النفوذ الغربي داخل هذه الدول أو حدوث خلافات معهم حول قضايا المنطقة العربية، وذلك انطلاقاً من اعتبار بكين أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يشكلان تهديداً على أمنها بل وعلى الاستقرار العالمي بشكل عام.

وانعكست تلك السمة الرئيسية للسياسة الخارجية للصين في تلك المدة، في التأييد الصيني لحركات التحرر الوطني في الخمسينيات، واستندت على ذلك لبداية توجهها الفعلي لإقامة علاقات مع الأنظمة السياسية في المنطقة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

العربية، وهو ما اتضح منذ "مؤتمر باندونج" عام ١٩٥٥، والذي مثل نقطة لانطلاق العلاقات الصينية- العربية ومنها مع العراق، حيث تحولت الصين ورأت ضرورة القرب من الدول العربية، واتخذ ذلك التقارب عدة صور في البداية مثل الاكتفاء بالدعم المعنوي لحركات التحرر في الصحف الصينية على غرار موقف الجمهورية الصينية المؤيد للنضال الجزائري ضد فرنسا، وتأميم القطاع النفطي في إيران، وما شهده عام ١٩٥٦ من بداية العلاقات الدبلوماسية الصينية مع كل من مصر وسوريا واليمن، فضلاً عن التعبير عن استنكارها ورفضها للتدخلات الأمريكية في لبنان، وكذلك رفضها للتدخلات البريطانية في الأردن عام ١٩٥٨.[٥]

وتمحورت السياسة الخارجية للصين تجاه المنطقة العربية حول عدد من المبادئ تمثلت في اشكال عدة، ومن أهمها "تحدي الهيمنة" و"صيانة السلم العالمي"، وترجمت بكين ذلك من خلال سياستها الخارجية التي دعت إلى عدم الدخول في تحالفات مع الدول العظمى، وفي نفس الوقت العمل على تحسين علاقاتها بجميع دول العالم، وأيضاً "عدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة"، وإقامة علاقاتها على أساس مبادئ "التعايش السلمي" والتي تتضمن بدورها الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والمساواة والتعايش السلمي، إلى جانب عدم الاعتداء على الغير، وأخيرًا ترتكز سياستها الخارجية على مبدأ تأييد دول العالم الثالث في نضالها ضد الاستعمار من أجل الحصول على استقلالها.[٦]

وبالنظر إلى مبادئ السياسة الخارجية للصين، فإنه يمكن القول بأن هذه المبادئ طغى عليها التأثير الإيديولوجي الخاص بالزعيم الصيني ومؤسس الصين الشعبية ١٩٤٩-١٩٧٦"ماوتسي تونج"، والتي ظلت أفكاره وأيديولوجياته حاكمة لشكل وتوجهات السياسة الخارجية الصينية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩، وظلت حاكمة حتى نهاية السبيعينيات رغم وفاته عام ١٩٧٦، ويتبين هذا التأثير من خلال تعريف "ماوتسي تونج" للإمبريالية، وصياغة السياسة الخارجية الصينية على أساس الصراع بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي وانعكاس ذلك على التقارب مع الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات بوصفه قائد المعسكر الشرقي، كما تفسر سبب التحول في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي من الصداقة والتقارب إلى اعتبارها تهديداً رئيسياً أمام وصولها لأهدافها وفقاً لنظرية التناقضات، كما تحكم الإيديولوجيا وقوف الصين مع نضال دول العالم الثالث وصياغة المبادئ الخمس للتعايش السلمي والتي تستند على تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم، أولها يضم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وثانيها يضم أوروبا واليابان وكندا، وثالثها يتضمن بقية دول العالم ومن بينها الصين.[٧]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وفي هذا الإطار، فقد مرت السياسة الخارجية الصينية بعدة مراحل، والتي تبدأ بإقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات، ثم الانتقال لإقامة علاقات مع الدول العربية في منتصف الخمسينيات، ودعم حركات التحرر بشكل مادي في السيتينيات، ثم التحرك بشكل أساسي من أجل مواجهة وتقويض النفوذ السوفييتي، وذلك قبل التخلي عن العامل الأيديولوجي فيما يتعلق بتأسيس علاقات مع دول المنطقة، وبالتالي يمكن القول أن تغير العلاقات العربية-الصينية بشكل عام خلال مدة الستينيات والسبعينيات مرتبط بالتغير في شكل ونمط العلاقات الصينية-السوفيتية.

فقد اعتبرت جمهورية الصين الشعبية برئاسة "ماوتسي تونج" الاتحاد السوفييتي مصدر التهديد الأكبر على الصين منذ السبعينيات، بعدما كان حليفاً رئيسياً لها بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٥٠، وذلك بعد تغير موقف الاتحاد السوفيتي بقيادة "نيكيتا خروتشوف"١٩٦٤-١٩٥٣[٨] بالتخلي عن السياسة الستالينية وبالتالي الدعوة للتهدئة مع الدول الغربية الرأسمالية تحت مبدأ التعايش السلمي بين دول المعسكرين في الشرق والغرب، ورفض خيار التدخل العسكري في مواجهتهم، وهو ما دفع الصين لاتخاذ مواقف أكثر حدة دعماً للقضايا العربية على سبيل الأزمة في لبنان ١٩٥٨ ورفض القبول السوفييتي بالحل السياسي الأمريكي في إطار الاجتماعات الطارئة لمجلس الأمن، وقد وصل تأزم العلاقات الصينية- السوفيتية إلى مرحلة إعلان القيادة الصينية في عام ١٩٦٣ عن أن مصدر التهديد الرئيسي أصبح متمثلًا في الاتحاد السوفيتي بعدما كان مرتبطًا بالولايات المتحدة الامريكية كقوة إمبريالية تسعى لتقويض تحركات دول المعسكر الاشتراكي. وانعكس الخلاف الصيني مع الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينيات إلى أواخر الستينيات في اتجاه الصين للخفض من وتيرة العلاقات مع الدول العربية التي تُعرف بعلاقاتها الجيدة مع السوفيتيين، لكن دون تعريض تلك العلاقات للانهيار التام مثلما حدث مع سوريا ومصر.[٩]

وذلك قبيل التوجه الصيني إلى النهج البرجماتي فيما يتعلق بإقامة العلاقات مع دول المنطقة العربية في بداية الثمانينيات، وذلك بعد السنوات التي فرضتها الصين على نفسها من العزلة الاقتصادية والدبلوماسية عن العالم الخارجي في إطار الثورة الثقافية، مع عدم تغيير التوجه العام المعادي لسياسات الاتحاد السوفييتي، بل والتحرك باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تبلور في زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" للصين في المدة ٢١ – ٢٨ شباط عام ١٩٧٢ والتي تمخضت عن التوقيع على بيان صيني أمريكي أطلق عليه "إعلان

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شنغهاي" في ٢٨شباط ١٩٧٢[١٠]؛ من أجل إحباط المساعي السوفيتية لتحجيم التحركات الصينية الخارجية، وهو ما انعكس بدوره في إقامة علاقات دبلوماسية في نفس المدة مع دول محسوبة على المعسكر الغربي مثل لبنان وتركيا وإيران ١٩٧١، والإعلان عن دعمها للرئيس المصري الراحل "أنور السادات" ١٩٧٠-١٩٨١، ودعم نظام "النميري" في السودان بعد موقفهم السياسي المتباعد عن التوجه السوفييتي.[١١]

ثانياً: محددات وتوجهات السياسية الخارجية للعراق:

وفيما يتعلق بتطور السياسة الخارجية العراقية، فقد ارتبط التحول فيها منذ تموز ١٩٥٨ بانتهاء الحكم الهاشمي وهي المدة التي ارتبطت فيها السياسة الخارجية العراقية بالنفوذ والمصالح البريطانية، لذا عملت الجمهورية العراقية منذ عام ١٩٥٨ على تحجيم النفوذ الغربي، والتأكيد على دعمها لحركات التحرر ومناهضة الاستعمار، إلى جانب إلغاء الاتفاقيات التي عقدها النظام الملكي مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو إعلان رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت "عبد الكريم قاسم١٩٥٨-١٩٦٣" خروج العراق من "حلف بغداد" في ١٩٥٩، وما تبع هذه الخطوة من انسحاب القوات الجوية البريطانية من قاعدتها في "الحبانية" في وسط العراق، ولكن هذا لم يضر بالمصالح البريطانية بشكل تام لوجود نوع من التنسيق بين البلدين من ناحية، ولما رآه النظام العراقي في ذلك الوقت من حاجة للبريطانيين لمواجهة السياسات الناصرية، وهو ما برز من خلال تقديم الحكومة العراقية طلب إلى بريطانيا من أجل توريد أسلحة لهم.[١٢]

كما حرص النظام الجمهوري العراقي على إعلان الحياد وعدم الانحياز لأحد المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، ورغم ذلك اتسمت مدة رئيس الوزراء "عبد الكريم قاسم" بالتقارب من دول المعسكر الاشتراكي حيث تم السماح للحزب الشيوعي العراقي بالعمل السياسي ولكن شابت هذه العلاقة بعض الفتور في أوقات التضييق على الشيوعيين، بينما اتجهت سياسة الرئيس "عبد السلام عارف١٩٦٣-١٩٦٦"[١٣] إلى تطبيق مبدأ الحياد بشكل أكبر من خلال تحسين العلاقات مع الدول الغربية بسبب ازدياد وطأة الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي في إطار الحرب الباردة، ثم العودة مجددًا إلى انتهاج سياسات أكثر تقارباً مع المعسكر الشرقي في مدة "أحمد حسن البكر١٩٦٨-١٩٧٩" والذي تمثلت أبرز ملامحه في توقيع اتفاقية التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢.[١٤]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وعلى صعيد العلاقات العراقية بدول المنطقة العربية، فقد اتسمت مدة رئيس الوزراء "عبد الكريم قاسم" بعزلة النظام العراقي من قبل دول المنطقة العربية؛ بسبب إعلانه عن أحقية العراق في ضم الكويت عام ١٩٦١، وما ترتب عليه من إرسال قوات عربية للكويت لوضع حد للرغبة العراقية في ذلك الأمر، إلى جانب الخلافات مع الرئيس "جمال عبد الناصر" في مصر، وإقدامه على إلغاء عضوية العراق من جامعة الدول العربية، لذا يمكن القول بأنه لم يوجد خط ونمط واضح للسياسة الخارجية العراقية خلال تلك المدة؛ وقد يرجع ذلك إلى ما واجهته من عدم استقرار منذ بداية النظام الجمهوري، واختلاف الرؤى لدى القادة العراقيين، فضلاً عن الخلافات العراقية المتكررة مع بعض الدول العربية في المدة التاريخية التالية لإعلان الجمهورية في البلاد.

ثالثاً: نمط العلاقات العراقيةالصينية:

يمكن تقسيم العلاقات العراقية-الصينية خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٨٠) إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (١٩٥٩ – ١٩٧٤) والمرحلة الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠)، وهو ما يمكن توضحيه على النحو التالي.

١- المرحلة الأولى ١٩٥٨ – ١٩٨٠:

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ١٩٥٩ حتى ١٩٧٤، وكانت السمة الغالبة لهذه العلاقات هي التطور التدريجي والبطيء في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولين، وذلك رغم الاهتمام الصيني بالعراق كنظام ثوري جديد يتحدى النفوذ الغربي الرأسمالي، وكان الحزب الشيوعي العراقي مصدر دعم لرئيس الوزراء الراحل "عبد الكريم قاسم"، فضلاً عن موقف العراق المختلف عن العديد من الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بعدم تأييد موقف إقليم "التبت" في مواجهة الممارسات الصينية في ذلك الوقت، إلا أن التباطؤ في تطوير العلاقات بين بكين وبغداد يمكن تفسيره من خلال عدة أسباب تتمثل أهمها في اتهام العراق للصين بأنها كانت وراء التمرد الذي شهدته "الموصل" و"كركوك" عام ١٩٥٩، وارتباط هذا الاتهام بوجود فصيلين في الحزب الشيوعي العراقي، الأول كان على اتصال بالاتحاد السوفيتي وهو الفصيل المؤيد لسياسات الحكومة، بينما الآخر كان يقترب من التوجه الصيني، إضافة إلى غضب الصين من أحكام الإعدام التي طالت بعض أعضاء الحزب الشيوعي العراقي بعد أحداث ١٩٥٩، والتضييق غير المسبوق على نشاط الشيوعيين في الستينيات حين تولى حزب البعث السلطة لمدة تسعة أشهر.[١٥]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

هذا إلى جانب عدم تعيين العراق لدبلوماسي لها في الصين إلا في عام ١٩٦٠، والسبب الأخير يكمن في زيادة التقارب العراقي السوفييتي وخاصةً في مدة قيادة الرئيس الراحل "أحمد حسن البكر" (كما تمت الإشارة إليه في السمات العامة للسياسة الخارجية العراقية) وهي المدة التي تزامنت مع محورية التهديد السوفييتي للمصالح الصينية.[١٦]

وفي هذا الإطار استمرت العلاقات الثنائية بين بكين وبغداد في صورة تبادل الزيارات الرسمية بين مسئولي الدولتين، والتي تنوعت ما بين وفود حكومية وعسكرية، وحزبية صينية للعراق، وتمثلت أبرزها زيارة رئيس الوزراء الصيني "شو إن لاي" ١٩٧٦-١٩٤٩ للعاصمة العراقية بغداد عام ١٩٦٥، كما شهدت العلاقات العراقية-الصينية على المستوى الاقتصادي توقيع العديد من الاتفاقيات، حيث تم التوقيع على أول اتفاقية بين الدولتين عام ١٩٥٩، وكان الهدف منها هو الإقرار بمبادئ المنفعة المتبادلة والمساواة، على أن يصبح من حق الدولتين إقامة معارض تجارية وممثليات وتم تجديدها لمرتين.[١٧] ومن أبرز الاتفاقيات التي عُقدت أيضًا في هذا المجال، كانت الاتفاقية التي تم توقيعها في عام ١٩٦٠ لتنظيم استيراد العراق للمعدات الصناعية والقطن والحرير والصلب، وتصديرها للمشتقات النفطية والصوف والبلح إلى الصين، وعلى إثرها زاد حجم التجارة بين البلدين من ٨.٥ مليون دولار عام ١٩٥٩ ليصل إلى ١٧.٦١ مليون دولار عام ١٩٦٣ وهو نفس العام الذي تجددت فيه هذه الاتفاقية.[١٨]

وتمثل الحرص الصيني على تطوير علاقاتها مع العراق في توقيع بروتوكول تعاون اقتصادي وتقني في تموز ١٩٧١، كجزء من سياستها لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفييتي وعدم الوصول لمرحلة من الاعتماد التام في العراق على الاتحاد السوفييتي، وارتبط الاهتمام الصيني بالعراق أيضاً فيوضع خطط التنمية والتحديث الداخلية، فمن خلال هذا الاتفاق بدأت الصين في تصدير مادة الكبريت واستيراد أسمدة، كما منحت العراق قرض بدون فوائد بمبلغ ٤٠ مليون دولار في ذلك الوقت على أن يتم سداده على مدار عشرة سنوات بداية من عام ١٩٨٤، هذا إلى جانب المساهمة الصينية في بناء جسر على نهر دجلة[١٩]، ووُقعت هذه الاتفاقية في وقت كانت العلاقات العراقية متوترة مع الدول الغربية في ضوء الصراع العربي-الإسرائيلي والممارسات الاحتكارية للشركات الأجنبية فيما يتعلق بالنفط

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

العراقي، وفي ذلك السياق أعلنت الحكومة العراقية في ذلك الوقت، عن الموافقة على مشاركة الصين في التنقيب عن النفط في العراق، فضلاً عن التعاون العراقي من أجل تطوير القطاعات النفطية الصينية. [٢٠]

وبعد توقيع ذلك البروتوكول أخذت العلاقات العراقية- الصينية في التباطؤ ولم يستمر التحسن المتمثل عقب عام ١٩٧١ بسبب توقيع العراق والاتحاد السوفيتي لاتفاق تعاون ١٩٧٢، غير ان العلاقات العراقية الصينية استمرت في حدها الأدنى لمنع قطع وانهيار العلاقات بينهما بشكل تام، وهنا اتجهت الصين للعمل بشكل أكبر على تعزيز علاقاتها مع كل من الكويت وإيران لما هو مشترك لديهم من عدم ترحيب بالتطور في العلاقات العراقية- السوفيتية، وللوقوف أمام تحركات الاتحاد السوفييتي لبسط نفوذها في منطقة الخليج العربي، وجاء استمرار العلاقات مع العراق ممثلاً في البروتوكول الاقتصادي الموقع عام ١٩٧٢، وحرص الصين على المشاركة في الأعياد الوطنية العراقية. [٢١]

٢- المرحلة الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠):

اتسم نمط العلاقات العراقية- الصينية في هذه المرحلة التاريخية الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بالتحسن والتطور الإيجابي في علاقاتهما الثنائية، وقد ارتبط ذلك التحسن بعدة أسباب، من أبرزها تأثير العامل الخارجي متمثلاً في وجود اختلاف في الرؤى والمصالح بين العراق والاتحاد السوفييتي بشكل أثر على علاقتيهما وخاصةً فيما يتعلق بمسألة تصدير السلاح الصيني للعراق، كما ارتبط التقارب العراقي الصيني بعدة أمور أخرى تمثلت أبرزها في التقارب العراقي مع النظام السياسي بقيادة الرئيس الراحل "أنور السادات" في مصر، والخلافات مع النظام البعثي السوري[٢٢]، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بين العراق وإيران في إطار منظمة "أوبك" بشأن الخلافات الحدودية بين البلدين، وهو ما استدعى الترحيب الصيني بهذا الاتفاق لما يمكن أن يشكله من تأثير ملموس على تقويض نفوذ القوى الدولية من خلال التدخلات الأجنبية في الدولتين، وبالأخص مصدر التهديد الرئيسي لها الاتحاد السوفييتي.

وانعكس التحسن في العلاقات الصينية- العراقية بشكل فوري في التوقيع على المزيد من الاتفاقيات التجارية بينهما خلال المدة ١٩٧٥ - ١٩٧٨، حتى ارتفع حجم التبادل التجاري بين بغداد وبكين في عام ١٩٧٥ مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٧٤، وأكبر بثمان مرات ونصف عن حجم التجارة المتبادلة بينهما في ١٩٧٣،

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أما على المستوى السياسي، فقد شهد عام ١٩٧٥ أبرز الزيارات الرسمية متمثلة في زيارة لنائب الرئيس العراقي ــ في ذلك الوقت – "محي الدين معروف" للصين.[٢٣]

وارتبطت أواخر السبعينيات ببدء توجه الصين من أجل زيادة مبيعاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية للدول العربية ومنطقة الخليج العربي، وكان ذلك جزءاً من توجه جديد اتبعته الصين لتوسيع قاعدة المستوردين للأسلحة الصينية لتشمل كل من دول العراق وإيران ومصر على سبيل المثال، حيث كانت مرتبطة قبل وصول الرئيس الصيني "دينج شياو بينج ١٩٩٢-١٩٧٨"[٢٤]– كحال سياستها بشكل عام- بالتوجه الأيديولوجي في دعم حركات التحرر والدول ذات التوجه الاشتراكي، فضلاً عن توجيه مبيعات سلاحها للدول المعادية لتحركات الاتحاد السوفييتي، وذلك التحول في سياسة الصين بشأن مستوردي الأسلحة يرتبط باعتمادها في مبيعات الأسلحة على دفع الدول للإعتراف بشرعية الحكومة في بكين الصين بدلاً من تايوان، وتوجيه الإيرادات لدعم سياساتها التنموية، إلى جانب كونها وسيلة للحفاظ على العلاقات مع الدولة النفطية نظراً لاعتماد الصين على النفط. [٢٥]

بينما جاء اتجاه النظام العراقي لاستيراد الأسلحة الصينية مرتبطًا برغبة النظام في عهد الرئيس "صدام حسين١٩٧٩-٢٠٠٣" في تنويع مصادر الأسلحة العراقية بعدما كان معتمداً بشكل أساسي على الاتحاد السوفييتي خاصة في المدة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٨، حيث كانت معظم الأسلحة العراقية مصدرها الاتحاد السوفييتي ومن أهمها أنظمة الدفاع الجوي والدبابات **T**-٥٥ و**T**-٦٢، إلى جانب أسلحة فرنسية، فضلاً عن كون التوجه نحو الصين جزء من اتجاه المنطقة العربية ككل للإهتمام بالصواريخ متوسطة المدى والتي كانت الصين مصدر أساسي لها في ذلك الوقت.[٢٦]

ورغم توجه العديد من الدول للصين ومن بينهم العراق، إلا أن الأسلحة الصينية التي كان يتم تصديرها قد اتسمت في تلك المدة بالمحدودية من حيث التطور التكنولوجي، فكانت بمثابة نسخ صينية عن الأسلحة السوفيتية في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر.[٢٧]

المبحث الثاني: موقف الصين من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

مثلت الحرب العراقية-الإيرانية حدثاً محورياً في منطقة الخليج العربي فيما يتعلق بمصادر التهديدات في ضوء مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ وإسقاط نظام الشاه المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد هذه الحرب خير كاشف عن التحول في السياسة الخارجية الصينية الذي بدأه الرئيس الصيني "دينج شياو بينج ١٩٩٢-١٩٧٨" في نهاية السبعينيات بالتحول نحو تبني سياسات خارجية اكثر برجماتية وإعطاء الأولوية للعلاقات الاقتصادية لارتباطها بخطط التحديث وتحسين النمو الاقتصادي في الصين، وقد انعكس ذلك في التحول من كون العلاقات الاقتصادية مجرد أداة لترسيخ العلاقات على المستوى السياسي مع الدول الأخرى إلى كونه هدف وغاية في حد ذاته.

وقد ارتبط هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية بالعمل على تحقيق هدف آخر وهو خلق بيئة عالمية أكثر أمنًا واستقرارًا مما يساهم بدوره في تنفيذ خططها التنموية في الداخل والانفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي تحول الأساس الذي تقيم عليه الصين علاقاتها إلى مدى أهمية الدولة وفقاً للمصالح الصينية التجارية والاقتصادية بعدما كان منصباً فقط على العامل الإيديولوجي ومن ثم شكل علاقة هذه الدولة بالولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد السوفييتي.

وفي عام ١٩٨٢ أعلنت الصين عن انتهاجها لسياسة خارجية مستقلة، وما دفعها لذلك هو ما أدركته من انحسار للخطر والتهديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي على الصين بعد دخولها الحرب في أفغانستان التي استنزفت مواردها، ولكن هذا لا يعني في الوقت نفسه استبعاد الصين قدرة الاتحاد السوفييتي على نشر نفوذه وتهديد المصالح الصينية في المنطقة، كما هيمن على الصين تخوف من اندلا ع حرب عالمية تهدد خططها التنموية، وأثر ذلك على الحرص الصيني على وضع حد أمام أية إمكانية لاستغلالها من قبل أحد الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفييتي) ضد الأخرى خاصة في ضوء تدهور العلاقات بينهما إلى درجة الحشد العسكري ضد بعضهما البعض في أفغانستان، وما عزز التخوف الصيني من دخولها كطرف في الصراع الدائر بين القوتين الدوليتين هو اتجاه الولايات المتحدة الامريكية أثناء إدارة "ريجان رونالد ويلسون ريفان ١٩٨٩-١٩٨١لإصلاح العلاقات مع الصين من خلال الاتفاق معها في عام ١٩٨٢ بشأن تخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، وارتبطت خطوة الإدارة الأمريكية بإدراكها أنه يمكن استخدام الصين كقوة موازنة في مواجهة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الوجود السوفييتي، وفي المقابل حرص الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٢ قبيل إعلان الصين عن سياستها الخارجية المستقلة على التأكيد على دعمه للنظام الاشتراكي في الصين واعترافه بالسيادة الصينية على تايوان.[٢٨]

وفي هذا السياق، يمكن فهم توجهات السياسة الخارجية للصين تجاه العراق خلال هذه المدة، ومنها فهم حقيقة وأبعاد موقفها تجاه حرب الخليج الأولى، حيث انعكست السياسة الخارجية الصينية المستقلة في إعلانها عزمها ترسيخ علاقاتها بدول العالم الثالث ومع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، مع التأكيد على عدم التخلي عن سياستها الخاصة برفض هيمنة القوى العظمي، وجاء ذلك وفقاً لما أعلنه رئيس الوزراء "١٩٨٧-١٩٨٠ زاو زيانغ" في تصريحات له بمجلس الشعب الصيني عام ١٩٨٣ في هذا الخصوص.[٢٩]

١. موقف الصين من الحرب

وفي هذا الإطار، تمثل الموقف السياسي الرسمي الصيني من حرب الخليج الأولى في دعوتها لكل من العراق وإيران لحل خلافاتهما من خلال التفاوض وتجنب الصراعات العسكرية، لما توفره هذه النزاعات من مساحة للتدخل الأجنبي محدداً إياه في التدخل السوفييتي والكيان الصيهوني، كما حرصت الصين من خلال التصريحات الرسمية لمسئوليها على التزام الحياد وعدم انتقاد أياً من سياسات العراق وإيران أو تحركاتهما العسكرية، ومن ناحية أخرى رحبت بكين بعمل النظام العراقي على تحسين علاقاته مع بقية الدول العربية، وشددت على موقفها المضاد للتدخلات الأجنبية في الشئون العراقية، وأخيراً الترحيب بمرونة السياسات العراقية تجاه الولايات المتحدة.[٣٠]

وتمثل الموقف الصيني من خلال تصريح رئيس الوزراء "شاو شيانغ" الذي عبر فيه عن قلق الصين من الصراع العسكري بين البلدين، داعيًا إياهما لإجراء محادثات لما في ذلك من حماية لهم من تدخل القوى الكبرى، إضافة إلى تعبيرها بشكل واضح عن التخوف من تحول الصراع لحرب شاملة كما جاء في مقالات صحيفة "الشعب" الناطقة باسم الحزب الشيوعي، وتجدد ظهور الموقف الصيني أيضًا من خلال تصريح لوزير خارجيتها في نفس الشأن.[٣١] وهذا الموقف يتفق مع السياسة الصينية العامة التي تتخوف من الهيمنة السوفيتية على المنطقة، وحيادها المعلن الذي يستهدف الحفاظ على العلاقات الجيدة التي تمتع بها النظام الصيني مع كل من العراق بعد عام ١٩٧٥ بعد انخفاض الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، وإيران بعد الثورة الإسلامية وتدهور علاقات النظام الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣٢].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ورغم دعوة الصين إلى لجوء البلدين إلى تسوية الصراع الدائر بينهما عبر التسوية السياسية، إلا أنها استفادت من الحرب القائمة على المستوى الاقتصادي وتحديداً من مكاسب مبيعات السلاح التي بلغت حوالي ١٢ مليار دولار للمنطقة خلال المدة هذه الحرب، الأمر الذي يستدعي الإشارة أولاً إلى خلفية عن حرب الخليج الأولى، وشكل العلاقات الصينية مع كل من العراق وإيران.

٢. الحرب العراقية-الإيرانية وجذورها:

اندلعت الحرب بين العراق وإيران في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ بعد عدة أيام من إعلان النظام العراقي برئاسة صدام حسين إنهاء العمل باتفاقية الجزائر الموقعة عام ١٩٧٥، وتحركه باتجاه منطقة "خوزستان" للسيطرة عليها نظرًا لكونها منطقة غنية بالنفط، وسعياً لتقوية موقفه فيما يتعلق بأحقية العراق في شط العرب، ولكن قوبل هذا التحرك بتوجيه ضربات إيرانية استهدفت الداخل العراقي واستطاعت وضع حد للزحف العراقي على المنطقة . أما عن أسباب اندلاع هذه الحرب فهي متعددة؛ ولها جذور تاريخية مرتبطة بخلافات حدودية بين الدولتين وخاصة فيمما يتعلق بتبعية الممر المائي "شط العرب" وهي نقطة الالتقاء بين نهري دجلة والفرات، ومتعلقة أيضاً بخلافات إيديولوجية وصراع حول السيطرة على المنطقة، حيث تنامى هذا البعد بإسقاط نظام الشاه، واستغلال النظامين العراقي والإيراني لأوراق ضغط على الآخر في ضوء الصراع بينهما وهو ما اتضح في دعم الشاه لأكراد العراق في مواجهة نظام البعث منذ ١٩٦٨، وعمل روح الله "الخميني" بعد ذلك من أجل إسقاط النظام الذي كان يقوده "صدام حسين"، وفي المقابل استهداف النظام العراقي في مدة "أحمد حسن البكر" و"صدام حسين" من بعده، لمنطقة "خوزستان" التي يمكث بها عرقية عربية سعياً لدفعهم لمواجهة الحكومة الإيرانية ومن ثم تهديد استقرار الأنظمة السياسية هناك.٣٣

وقد شهدت هذه الحرب دعماً من معظم الدول العربية للعراق في مواجهة تهديد النظام الإيراني في تلك المدة، وذلك بعدما كانت العراق تشكل مصدر التهديد الرئيسي للمنطقة وخاصةً للأنظمة الملكية في الخليج والأردن، فضلاً عن الدعم الأمريكي غير المباشر للعراق من خلال توفير الحماية لناقلات النفط الكويتية الممنوحة للعراق والذي نتج عنه استهداف إيران لفرطاقة أمريكية وعدد من الضربات الأمريكية للرد على هذا الهجوم، مما شكل نوع من عدم الأمن في منطقة الخليج، والحظر المفروض على مبيعات الأسلحة لإيران. وتطورت أحداث هذا

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

النزاع إلى حد استحواذ إيران على ١٠٠٠ متر مكعب من أراضي العراق، ولكن العراق استطاعت استعادتها قبل إعلان البلدين وقف إطلاق النار في آب عام ١٩٨٨.[٣٤]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين لم تتقدم بأية مبادرة حقيقية في محاولة لحل النزاع بين البلدين رغم أنها الدولة الوحيدة من بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تتمتع بعلاقات جيدة مع طرفي الحرب، بل اكتفت بإرسال نائب وزير الخارجية الصيني إلى طهران بعد عدة شهور من تبني القرار الأممي "رقم ٥٩٨" – الذي أيدته- الذي يدعو لوقف إطلاق النار وانسحاب البلدين إلى الحدود الدولية المعترف بها.

ويمكن تفسير الموقف الصيني من خلال عدم رغبتها في اتخاذ أي موقف يخل بقرار حيادها، وعدم إدراكها لقوة موقعها في مجلس الأمن إلا في نهاية الثمانينيات، إلى جانب عدم ثقتها في تجاوب الدول الأخرى مع ما تطرحه، واستفادتها من مكاسب مبيعات الأسلحة بشكل يغطي خسائرها الاقتصادية في العراق وإيران جراء الحرب.[٣٥] ولكن هذا التفسير لا ينفي وجود تخوف صيني من آثار الحرب الدائرة على أمن الخليج بشكل خاص وما يشكله ذلك من تعطيل وعرقلة لمصالحها الاقتصادية في حال امتداد الحرب واتساع نطاقها الجغرافي، فضلًا عن وجود تخوف من إعادة تمدد النفوذ السوفييتي الذي ما زالت تعتبره مصدر رئيسي للتهديد بسبب تحركاتها في أفغانستان وفيتنام، فضلًا عن تواجدها في مناطق على الحدود الصينية والحدود الصينية-المنغولية.

٣. تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين:

خلال الحرب العراقية الإيرانية استمر التحسن في العلاقات العراقية الصينية على المستوى الاقتصادي الممتد منذ عام ١٩٧٥، ليمتد آثاره حتى سنوات الحرب الثمانية، فقد أصبحت العراق السوق الصيني الأول لتصدير عمالتها بما يقدر بحوالي ٦٥٧.٦٧ مليون دولار، والسوق الأول للمشاريع الإنشائية بقيمة ٦٧٠.٠٤ مليون دولار تقريباً، والتي شهدت توسعًا بشكل خاص بعد ١٩٨١ لتضم إنشاءات منها محطات للكهرباء، ومصافي نفطية، ومشاريع للإسكان ومشروع للري تكلف إنشاؤه ١٧٤ مليون دولار، وقد تواجد ٢٠ ألف عامل صيني للعمل على ١٤٣ مشروع خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٦، لتجني الصين مكاسب تبلغ ١.٣٢٨ مليار دولار تقريباً خلال مدة الثمانينيات وحدها.[٣٦]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ولكن لم تشهد العلاقات التجارية نفس التحسن، بل شهدت تراجعاً خلال الثمانينيات لتأثير الحرب السلبي على الاقتصاد العراقي، فقد أثرت الحرب في مراحلها الأولى على مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي حيث خسرت العراق حوالي ٧٨.٨ مليار دولار مما دفع الصين لتقديم مدة سماح سنتين للنظام العراقي لدفع مستحقات الصادرات، ومع ذلك لم تتمكن العراق من دفع المستحقات في توقيتها المتفق عليه.[٣٧]

بينما ازدهرت العلاقات الصينية-العراقية فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، حيث بلغت الواردات من الأسلحة الصينية في المدة١٩٨٠-١٩٨٣ لتبلغ حوالي ٣,٦٠٠ مليار دولار، وجاء التوجه العراقي للصين كمصدر للتسليح في ضوء الحظر السوفيتي لمبيعات الأسلحة للعراق بداية من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٢ بسبب خلافاتها مع الاتحاد السوفييتي إلى الحد الذي دفعها للتصويت في يناير ١٩٨٠ على القرار الأممي المندد بالغزو السوفييتي لأفغانستان، والمطالب بالخروج الفوري للقوات السوفيتية، وتنوعت الواردات الصينية لتشمل عدد من الدبابات، والمقاتلات الجوية، ومنصات لإطلاق الصواريخ، وتركزت هذه الشحنات في المدة الأولى من الحرب ١٩٨٠-١٩٨٣، ونُقلت بشكل غير مباشر عن طريق مصر والأردن، أو كان يتم العمل على تجميعها وتصنيعها في العراق، لتشكل الصين في تلك المدة مصدر ١٢% من الأسلحة العراقية حيث وصلت العراق لأن تكون أكبر مستورد للأسلحة في العالم في نهاية الحرب بمبلغ ٦٣ مليار دولار، وكانت الصين مصدر ١٥% من إجمالي الأسلحة المنقولة للعراق وإيران خلال هذه الحرب.[٣٨]

٤. العلاقات الصينية-الإيرانية:

ولم تقتصر مبيعات الأسلحة الصينية على العراق وحدها، فقد كانت الصين هي المورد الأساسي للأسلحة والمعدات العسكرية لإيران خلال الثماني سنوات التي شهدت الحرب العراقية الإيرانية، ومن ضمنها الصواريخ المضادة للسفن "**Silk worm**"التي استخدمت ضد السفن الكويتية ١٩٨٧ في مضيق هرمز، وكان هذا النوع من الصواريخ سبباً رئيسياً لغضب الولايات المتحدة الامريكية وتسبب في توتر العلاقات مع الصين، بل وعملت على مساعدة إيران على وضع قواعد الصناعات العسكرية المحلية من خلال نقل الخبرة في الصواريخ الباليستية (البناء – التصميم – الاختبار) وذلك بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٨٥ وهو ما يظهر في التقارب الموجود في التصميم والتكنولوجيا بعدد من الصواريخ الإيرانية، وقد وصلت قيمة مبيعات الأسلحة لإيران في النصف الثاني

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من الحرب ١٩٨٤-١٩٨٨ إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار لتصبح الصين مصدر ٢٣% من مجمل الأسلحة الإيرانية المستوردة خلال هذه المدة.[٣٩]

وتطورت العلاقات بين الصين وإيران بهذا الشكل، رغم أنه لم تقام العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإيران إلا عام ١٩٧١، بعد اعتراف الأخيرة بها لأول مرة منذ ١٩٤٩؛ ويرجع ذلك إلى الضغوط الأمريكية على نظام الشاه في إطار التضييق على الصين، وهذا التغير في السبعينيات مرتبط بالنظرة الصينية للاتحاد السوفييتي على أنه مصدر التهديد الرئيسي حتى توجهت لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول المحسوبة عليها وعلى المعسكر الغربي، وعملت الصين على تحسين وتطوير علاقاتها بإيران كنوع من رد الفعل على عقد العراق معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي ١٩٧٢ من خلال عقد عدد من الاتفاقيات التجارية وتبادل الزيارات والوفود الرسمية.[٤٠] ومن ناحية أخرى، ارتبط التقارب الإيراني-الصيني قبيل الثورة الإسلامية برغبة الشاه في خلق سياسة خارجية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الامريكية، والتخوف المشترك من نفوذ الاتحاد السوفيتي في آسيا، إلى جانب التحسن في العلاقات الصينية-الأمريكية وقت إدارة "نيكسون" ريشتارد نيكسون ١٩٦٩-١٩٧٤.

وازداد حجم التعاون بين الدولتين في الثمانينيات، فقد اعترفت الصين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان تأسيسها، حيث عملت الصين على الاستفادة من العزلة التي واجهت إيران في تلك المدة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ومعظم الدول العربية، وهو ما يرجع إلى النهج البرجماتي الصيني في علاقاتها الخارجية وإعطاء الأولوية للعلاقات الاقتصادية، وهو ما برز من خلال مبيعات الأسلحة الصينية لها أثناء حرب الخليج الأولى.[٤١]

كما ظهر الاهتمام الصيني بالعلاقة مع إيران عند رفضها قرار حظر السلاح الذي أعلنه قرار مجلس الأمن بعد إقرار المقترح الأممي رقم ٥٩٨ في تموز ١٩٨٧ وهو الرفض المرتبط بالتخوف من النفوذ السوفيتي المحتمل في إيران، حيث انخرط مستشارين روس في تدريب الحرس الثوري الايراني وتنظيم المخابرات الإيرانية.[٤٢] كما رفضت الطلب الكويتي باستخدام سفن صينية أو مرافقة سفنها من أجل الحماية في مضيق هرمز حرصًا على موقفها الحيادي،

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إلى جانب كون الصين هي الدولة الأولى التي أرسلت وفدًا لإيران في آب ١٩٨٧ برئاسة نائب وزير الخارجية حينها وذلك بعد إقرار المقترح ٥٩٨، استكمالًا لدعوتها كل من إيران والعراق للتهدئة والحوار.[٤٣]

وفي إطار اندلاع هذه الحرب ومخاوف دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية أصبحت الصين تصدر حوالي ٧٧% من إنتاجها العسكري للمنطقة، بل وأصبحت أكبر خامس مصدر للأسلحة في العالم، وقد انخفض حجم هذه التجارة بنسبة ٤٠% بعد انتهاء الحرب التي استفادت منها الصين بدرجة كبيرة بتنشيط الصناعات العسكرية التي كانت تعاني من ركود، كما كانت بمثابة فرصة لاختبار الأسلحة الصينية في ميدان حرب حقيقي للعمل على تحديثها، وتمكنت من الحصول على العملات الأجنبية، وهو ما يصب في صالح خطط التنمية والتحديث الصينية.[٤٤]

المبحث الثالث: موقف الصين من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١):

جاء الموقف الصيني من الاحتلال العراقي للكويت ليعبر عن تغير جديد في سياستها الخارجية للتعامل مع المتغيرات التي شهدها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ هيمنتها، فضلاً عن انتهاء القلق الصيني من نفوذ الاتحاد السوفييتي بعد أن كان محور أساسي في سياساتها الخارجية منذ الخلاف مع الاتحاد في الستينيات وذلك بتفككه عام ١٩٩١، وهو ما تطلب من الصين التعامل مع هذا الواقع الجديد من أجل ضمان عدم التأثير على خططها الاقتصادية المرتبطة بتحديث الداخل، وهو ما ظهر من خلال موقفها من الاحتلال العراقي للكويت، وفي هذا الإطار سيتم التعرض للموقف الصيني وشكل علاقاتها بالعراق والخليج عامةً، كما سيتم التطرق إلى تأثير التغيرات في النظام العالمي، وتأثير مذبحة ميدان "تيانانمن" عام١٩٨٩[٤٥] على تشكيل موقف الصين من احتلال الكويت.

١- الموقف الصيني من الاحتلال العراقي:

واجه المجتمع الدولي قيام العراق باحتلال الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ بالاستنكار والرفض مطالبين بالانسحاب الفوري للقوات العراقية، إلى جانب فرض العقوبات واللجوء للخيار العسكري في إطار جماعي عبر قرارات الأمم المتحدة والتي نظمت العملية العسكرية المسماة بـ"عاصفة الصحراء"، وسبق التحرك العراقي نحو السيطرة على

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الأراضي الكويتية عدد من الخطوات متمثلة في توجيه العراق اتهامات للكويت بسرقة النفط، وعدم تقبل رفض الكويت إسقاط الديون البالغة ١٠ مليار دولار التي تراكمت على العراق بعد توجيه مساعدات لها أثناء الحرب مع إيران، فضلًا عن اتهام الكويت بزيادة إنتاجها النفطي بما يتجاوز حصتها المحددة ووجود خلافات حول سعر البرميل[٤٦]، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأجيج هذه الخلافات بالاستناد على الاراء العراقية في حقها التاريخي بضم الأراضي الكويتية الغنية بالنفط.

وفي ضوء هذه الأزمة التي شهدتها منطقة الخليج، فقد تبنى مجلس الأمن الدولي ١٢ قراراً بخصوص الاحتلال العراقي وذلك خلال المدة من آب إلى شباط١٩٩٠، وتضمنت قرارات خاصة بفرض عقوبات على العراق والتأكيد على ضرورة إعادة استقلال الكويت وإعطاء الدول الأعضاء السلطة لتطبيق العقوبات على النظام العراقي، ومن أبرز القرارات كان القرار رقم "٦٧٨" الخاص بالسماح للدول الأعضاء باستخدام القوة من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة إلا في حال خروج القوات العراقية قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩١، وهو ما لم يتم، لذا تم اللجوء لبدء العملية العسكرية المسماة "عاصفة الصحراء"، والتي انتهت بإعلان السفير العراقي لدى الأمم المتحدة بقبول القرارات الأممية، والتخلي عن مطالبهم في تبعية الأراضي الكويتية، لتنسحب القوات العراقية في ٢٧ شباط ١٩٩١ ولكن استمرت العقوبات مفروضة على العراق بعد الانسحاب، وكذلك العمل من أجل السيطرة على القدرات العسكرية العراقية.[٤٧]

ويظهر الموقف الصيني الرسمي من الاحتلال العراقي للكويت من خلال تقرير رئيس الوزراء "لي بينج" لمجلس الشعب الصيني في آب ١٩٩٠، الذي أشار فيه إلى الرفض الصيني للاحتلال العراقي، والتدخل العسكري للقوى الكبرى، كما شدد على ضرورة لجوء البلدين لحل نزاعاتهم بالوسائل السلمية وفي إطار الدول العربية مستغلين جهود الوساطة الأممية، وتكرر تأكيد الموقف الصيني من خلال بيانات لوزير الخارجية الصيني ونائبه بعد اندلا ع هذه الأزمة.[٤٨] هذا إلى جانب موقفها المُبادر بوقف مبيعاتها من الأسلحة للعراق، واستمرار تأكيد وزارة الخارجية الصينية في بيان لها في سبتمبر ١٩٩٠ على استنكار الاحتلال العراقي، ووجوب احترام استقلالية وسيادة الكويت.[٤٩]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

كما تبلور الموقف الصيني من خلال التصويت الصيني بالموافقة على كافة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الاحتلال العراقي والتي من بينها القرار رقم "٦٦٠" الذي ندد بالاحتلال العراقي وطالب القوات بالانسحاب، والقرار رقم"٦٦١" الذي فرض عقوبات اقتصادية على العراق، وذلك بالرغم من المصالح الاقتصادية التي تجمعهما، ولكن عبرت الصين عن تخوفها من التمادي في صرامة العقوبات، كما اعترضت على صياغة القرارات –رغم التصويت عليها في النهاية– ومن بينها الخاصة بالقرار رقم ٦٦٤ بشأن تسهيل خروج الأجانب الموجودين بالعراق والكويت وربطه بميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة من أجل استعادة السلم العالمي، هذا إلى جانب التمسك الصيني بتعديل القرار رقم ٦٦٥ الذي يسمح باستخدام القوات البحرية للقوة في سبيل تطبيق العقوبات الاقتصادية، وتم تعديلها بالفعل بالإشارة إلى ضرورة الرجوع لمجلس الأمن لتحديد الحالات والظروف التي تتطلب استخدام القوة. فيما امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٦٧٨ الذي مهد لدخول التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية لإخراج القوات العراقية الذي امتنعت عن التصويت عليه[٥٠]، كما توجهت الصين للدول العربية حين قام وزير الخارجية الصيني أنذاك في تشرين الثاني ١٩٩٠ بزيارة إلى كل من مصر والسعودية والأردن والعراق سعياً لإقناع العراق بالانسحاب واللجوء للتفاوض.[٥١]

وقدمت الصين مقترح لحل الأزمة بشكل سلمي قبل مدة قصيرة من دخول القوات البرية للكويت، وتضمنت مطالبة العراق بالانسحاب غير المشروط، وعمل الأطراف على وضع حد للتصعيد والعنف، وانسحاب القوات الأجنبية، والعمل على المسائل المتعلقة بأمن الخليج بعد انتهاء الأزمة وبمشاركة الدول الإقليمية، وبالتالي رحبت بقرار إيقاف عمليات التحالف في مارس١٩٩١.

وامتد حرص الصين على مصالحها مع العراق ومنطقة الخليج ككل، للمدة التي تلت قرار القوات العراقية بالانسحاب، من خلال تصويتها بالموافقة على القرار الأممي "٦٨٧" في نيسان ١٩٩١ الذي تناول ترتيبات ما بعد الانسحاب من وقف إطلاق للنار، وترسيم الحدود، ونزع أسلحة الدمار الشامل، فيما امتنعت عن التصويت على القرار الأممي "٦٨٦" في مارس ١٩٩١ الذي يطالب العراق بتنفيذ كافة الالتزامات التي أقرتها القرارات السابقة، إضافة إلى تحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن غزوها للكويت.[٥٢]

٢- محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩١:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أثبت التدخل العراقي في الكويت للصين أن رؤية "ماوتسي تونج" الخاصة بدور القوى الكبرى في إشعال الأزمات والحروب الإقليمية من أجل حماية مصالحها وتوطيد نفوذها غير قابلة للتطبيق في مثل هذه الحالة، وتشابهت ظروف الاحتلال العراقي للكويت مع الحرب الإيرانية-العراقية في استمرار تمسكها بالخط العام في سياستها منذ عهد "ماوتسي تونج" بأن حل هذه الأزمات يأتي من الدول العربية نفسها دون تدخل من القوى الخارجية وعدم قبول التدخل الأجنبي لحلها، ويرتبط موقفها من الاحتلال العراقي للكويت كما تبين برغبتها في رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الصين بعد أحداث "تيانانمن"، ولذلك لم يكن لدى الصين استعداد لمعارضة الإجماع الغربي على التدخل لمواجهة الاحتلال العراقي للكويت.[٥٣]

وبالتالي، فقد تمثل موقف بكين من قرار التدخل الدولي بقيادة أمريكية في الكويت بالامتناع عن التصويت عليه، مفضلة عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية عبر استخدام حق النقض "الفيتو"، وهو ما يرتبط بمحاولات أمريكية للهيمنة على النظام العالمي في ضوء الضعف الذي عانى منه الاتحاد السوفييتي، وهو ما انعكس في قرارها الفردي بمواجهة النظام العراقي في الكويت دون مشاورة مع الدول الأوروبية، الذي لن تستطيع معه الصين تحمل تكلفة العزلة العربية والخليجية والغربية باستخدام حق النفض "الفيتو" لوقف هذا التحرك. وقد أدت مجمل هذه التطورات إلى انتهاج الصين سياسة خارجية قائمة على التوصل لتفاهمات مع الولايات المتحدة الامريكية في القضايا التي تتمسك فيها بمواقف قوية مغايرة عنها، في مقابل توظيف مواقفها الولايات في القضايا التي تتمتع بنوع من المرونة بها، كما تأسست هذه السياسة على التعامل بهدوء مع ما يجري من قضايا لا تمس المصالح الصينية المباشرة، فالصين تسعى للتأثير بشكل محدود وكانت لا تهدف للوصول لمرحلة لعب دور قيادي، وذلك ينبع من حرصها على البعد عن تصنيفها كواحدة من ضمن القوى الكبرى وهو ما يرتبط بأسس علاقتها مع دول العالم الثالث، كما أن الاحتلال العراقي للكويت ظهر كفرصة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية رداً على أحداث ميدان تيانانمن في تموز ١٩٨٩ التي أسفرت عن مقتل العديد من المشاركين في الحركة الديمقراطية التي قادها الطلاب، حيث تم فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على الصين تضمنت وقف كافة المبيعات وحركة الصادرات الحكومية بين البلدين والتي شملت حظر نقل الأسلحة والتكنولوجيا إليها، وفقدت الصين في تلك المدة فرص استثمارية كبيرة، إلى جانب تجميد الولايات المتحدة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الامريكية للقروض الجديدة الممنوحة لها عبر البنوك، كما لجأ عدد من الدول الأوروبية لتعليق علاقاتها الدبلوماسية معها.[٥٤]

وقد نجحت الصين بموقفها من القرارات الأممية بشأن الاحتلال العراقي للكويت وعبر إقناع الولايات المتحدة الامريكية بخيار الامتناع عن التوصيت على قرار رقم "٦٧٨" والتأكيد على عدم استخدام حق النقض، في استعادة القروض والتسهيلات المالية المقدمة لها وتسارع الدول الغربية لرفع العقوبات المفروضة على الصين.[٥٥]

ومن ضمن التفسيرات لقرارها بالامتناع عن القرار ٦٧٨ كما أوضحه مسئولون صينيون، أنها كانت تريد تعزيز مبدأ اللجوء للحلول السلمية للأزمات وعدم فتح المجال لاستغلال سلطة الأمم المتحدة من أجل فرض ترتيبات إقليمية أو التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.[٥٦]

كما استفادت الصين من حرب الخليج الثانية لما فرضته من الحاجة للعمل بشكل جماعي لحل الأزمة، وهو ما تبين من التنسيق الأمريكي معها قبيل التصويت على قرار استخدام القوة العسكرية، بالإضافة إلى زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "ريتشارد سولومن" ووزير الخارجية الكويتي "صباح الأحمد الجابر" للصين لضمان عدم التصويت الصيني ضد القرارين ٦٦٠ و٦٦١ في مقابل عرض مساعدات اقتصادية وتحسين العلاقات الثنائية معها.[٥٧]

ومن ناحية أخرى، تطلب الوضع الداخلي في الصين التعامل مع الاحتلال العراقي بهذا الشكل، والتأكيد على رفضها للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة بعد توجيه ضربات عسكرية لمواقع عراقية كانون الثاني عام ١٩٩١، تخوفًا من ردود فعل المسلمين الموجودين في الأقاليم الغربية الصينية خاصةً وأن هذه الأزمة الخليجية جاءت في سياق إعلان دول آسيا الوسطى لاستقلاليتها بعد الاتحاد السوفيتي.[٥٨] ومن ضمن الأسباب الرئيسية وراء السياسة الصينية هو الحرص على العلاقات مع بقية الدول العربية ودول منطقة الخليج، حيث كانت الكويت ثالث أكبر شريك تجاري معها بعد السعودية والإمارات، كما أن حجم التجارة مع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية وصل إلى ٥٠٧٤ مليون دولار، وكذلك بالنسبة لسوق تصدير العمالة فقد استقبلت الكويت ما يزيد عن ٧ آلاف عامل صيني في مجال الإنشاءات وهو ما يبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب كون

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الكويت مصدر لتمويل المشروعات التنموية الصينية، فقد وفرت للصين ٣١٠ مليون دولار لإنشاء ١٣ مشروع في مقاطعات مختلفة في المدة من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٩.[٥٩]

تأثرت العلاقات الاقتصادية مع العراق بفعل العقوبات المفروضة على الصين بعد قمعها لمظاهرات تيانانمن ١٩٨٩، ثم الاحتلال العراقي للكويت وآثاره من تطبيق للعقوبات عليها، وذلك بعد أن كانت العراق من أكبر مستوردي الأسلحة الصينية خلال حرب الثماني سنوات ضد إيران، كما قدرت خسائر أكبر أربع شركات صينية في مجال الإنشاءات بحوالي ١,٧ مليار دولار خلال ١٩٩٠-١٩٩١ لما كانت تشكله العراق من مصدر مهم لتلك المكاسب بفعل العقود الصينية في إعادة الإعمار بعد الحرب العراقية- الإيرانية.

بينما لم تتأثر العلاقات السياسية بين الصين والعراق، فقد حرصت الصين على توضيح موقفها من الأزمة خلال زيارة بعض المسئولين الصينيين لبغداد في ايلول ١٩٩٠، ومرة أخرى عبر رسالة من الرئيس الصيني إلى الرئيس العراقي "صدام حسين" في تشرين الثاني ١٩٩٠، وما يؤكد عدم تأثر العلاقات السياسية هو المكاسب الاقتصادية التي حازت عليها الصين في مجال النفط في تلك المدة التي تلت الانسحاب العراقي من الكويت.[٦٠]

المبحث الرابع: العلاقات العراقية-الصينية ١٩٩٢-٢٠٠٣:

تركزت العلاقات العراقية – الصينية ، في مدة ما بعد الانسحاب العراقي من الكويت حتى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن حربها على العراق عام ٢٠٠٣، على عدة محاور رئيسية تتمثل في حاجة الصين لتأمين وارداتها من النفط بعدما أصبحت من أكبر الدول المستوردة له، في منتصف التسعينيات، وسعيها لتعزيز دور الأمم المتحدة في الأزمات الدولية، والتي من خلالها يمكن ممارسة دور فعال بعد إدراكها للتأثير المحتمل من خلال دورها كعضو دائم في مجلس الأمن، كما تركزت على تخفيف العقوبات وإبراز آثارها على المواطنين من أجل مصالحها الاقتصادية، واتساقاً مع سياساتها المستقلة وذلك مع الحرص على الحفاظ على مصالحها مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي هذا السياق سيتم التركيز على تأثير أمن الطاقة على السياسات الصينية في العراق، وشكل العلاقات معها في ظل العقوبات والعزلة الدولية المفروضة منذ عام ١٩٩٠، وأخيرًا موقفها من الحرب الأمريكية ضد العراق.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

١- الموقف الصيني من العقوبات على العراق:

جاء الموقف الصيني من العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق امتداداً لموقفها الذي يحاول إيجاد منطقة وسط بين الموقف الدولي الجماعي والحرص على علاقاتها مع العراق؛ نظراً لمصالحها الاقتصادية المباشرة في تلك المدة ممثلة في النفط، كما يعد امتداداً لموقفها الرافض لاستخدام القوة العسكرية، وضرورة اللجوء للحلول السلمية والدبلوماسية، والعمل في إطار الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه السياسة، تبلور الموقف الصيني المطالب بالرفع التدريجي للعقوبات والتعبير عن دعم المبادرة الروسية والفرنسية الخاصة بتقليص العقوبات لمدة ١٠٠ يوم قابلة للتجديد في عام ١٩٩٧، كما عارضت طلب الولايات المتحدة الامريكية لإدانة العراق بسبب إرسالها طائرة عراقية لنقل الحجاج إلى السعودية، وانتقادها للضربات الجوية الأمريكية في عام ١٩٩٦ على القوات العسكرية العراقية بسبب الهجمات العسكرية للنظام ضد الأكراد، واستمر الرفض الصيني لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق وتبين ذلك من خلال موقفها من الغارات الأمريكية-البريطانية على العراق في ١٩٩٨، ورفضها للقرار ١١٥٤ الخاص أيضًا باستخدام القوة، وكذلك أبدت استيائها من تبني القرار رقم ١٢٨٤ في ديسمبر ١٩٩٩ الذي كان تمثيلًا للرغبة البريطانية والأمريكية في الإبقاء على حصار العراق والعقوبات المفروضة عليها، حيث تغيبت الصين عن اجتماع المجلس عند التصويت على هذا القرار الذي أنهى بدوره عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة واستبدالها بلجنة التفتيش والفحص والمراقبة.[٦١]

وفيما يتعلق بموقفها من التعامل العراقي مع لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة، فكان مؤكداً على تعاون العراق مع اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة المحظورة وبالتالي دعت مجلس الأمن إلى إلغاء العقوبات المفروضة عليها، وهو ما يفسر امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن ١١٣٤ الخاص بفرض عقوبات إضافية موضحة رفضها لفرض العقوبات على أي بلد بشكل عشوائي،كما حرصت على التأكيد على أن القرار ١١٥٤ لا يجيز لأية دولة استخدام القوة ضد العراق رغم تبنيه بالإجماع في عام ١٩٩٨، وهو ما انعكس بدوره في إدانتها للضربات الأمريكية-البريطانية في ١٩٩٨ بعد رفض العراق التعاون مع لجنة التفتيش الخاصة للأمم المتحدة[٦٢].

كما ظهر الحرص الصيني على رفع العقوبات عن العراق، من خلال تصريح لوزير الخارجية الصيني حول اعتقاده بأن ما تم اكتشافه من أسلحة محظورة لدى العراق قد تم التخلص منه، إضافة إلى تعبيره عن شكوكه حول امتلاك

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

العراق لأسلحة دمار شامل خاصة وأنها لم تُستكشف حتى تاريخ تصريح هذا المسؤول، فضلًا عن المساندة الصينية للمقترح الثلاثي "الفرنسي-الألماني-الروسي" بشأن تمديد عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة حول امتلاك العراق للأسلحة، وهو ما اعتبر من ناحية أخرى بمثابة تكتيك ومحاولة للمماطلة من قبل الدول الأربع لإبطاء المسار الحتمي للتوجه الأمريكي لشن الحرب على العراق.[٦٣]

واتسمت المواقف الصينية تجاه القرارات الأمريكية بالتعبير عن رفضها بشكل لا يضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي الوقت نفسه يضمن لها نوع من الاستقلالية بعيدًا عن مواقف الدول الأخرى التي قد تتسم بالصرامة والتعبير عن الرفض المباشر، مثلما حدث مع مشروع القرار الذي طرحته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ الذي يقضي بتفويض مجلس الأمن في استخدام القوة العسكرية ضد العراق في حال عدم التعاون مع لجنة التفتيش الدولية، وهو ما قوبل برد فرنسي وروسي أبديا فيه معارضة لهذا القرار، بينما تمثل الموقف الصيني في التأكيد على اللجوء للطرق السلمية في الحل وعدم الاعتماد على الأساليب العسكرية، وانتهت المناقشات حول هذا المشروع بتبني القرار رقم ١١٤١ في تشرين الثاني ٢٠٠٢ بالإجماع، مطالباً العراق بالوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بنزع الأسلحة المحظورة وإلا ستكون في موقع تتعرض فيه لعواقب وخيمة، وواجه هذا القرار انقساماً حول تفسيره بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من جانب، والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا من جانب آخر، حيث كانت الصين من ضمن الدول التي كانت تحيل مسئولية تحديد مدى تعاون العراق مع لجنة التفتيش من عدمها إلى مجلس الأمن، وبالتالي تستبعد مبدأ الاستخدام التلقائي للقوة العسكرية ضد العراق، وفي هذا السياق أبدت بكين رغبتها في المساهمة البشرية والتقنية كنوع من التعاون مع فريق الخبراء والمفتشين.[٦٤]

٢- أمن الطاقة والسياسة الخارجية الصينية في العراق:

ازداد اعتماد الصين على الواردات النفطية منذ بداية التسعينيات وذلك بعد مدة من اكتفائها الذاتي من الإنتاج النفطي، تعود بدايتها إلى عام ١٩٦٣ حين وصل إنتاجها إلى ما يزيد عن ٦ مليون برميل وهو ما ساهم في اعتمادها على تصدير النفط إلى جانب الفحم في السبعينيات في مقابل استيراد التكنولوجيا والمعدات الصناعية من الدول المتقدمة، فضلًا عن الاستفادة من المكاسب التي جنتها بفعل تصدير النفط عام ١٩٧٣ سواء على المستوى المادي من أجل استجلاب التكنولوجيا أو على مستوى تحسين علاقتها بالدول الآسيوية التي قامت

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

بالتصدير إليها، ثم حدث التحول بأن أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام في عام ١٩٩٦ بسبب ازدياد استخدامها الداخلي للنفط بداية من عام ١٩٨٨.[٦٥]

وارتبطت حاجتها لاستيراد النفط بنمو الاقتصاد المتسارع والقطاع الصناعي المعتمد على الطاقة، وذلك بعد تطبيق الرئيس الصيني "دينج شياو بينج" لسياسة الانفتاح التي أدت لنمو قطاع الصناعات الثقيلة المعتمد على الطاقة بشكل أساسي، بالإضافة إلى تفضيل الصين بأن تقوم بإنتاج عدد من المنتجات الأساسية الضرورية للبنى التحتية كبديل عن اللجوء إلى الاستيراد مثل الألومنيوم والصلب، وهو ما ساهم بدوره في زيادة ما تحتاجه من نفط إلى الحد الذي تسبب في وصول الفرق بين إنتاجها واستهلاكها من النفط لحوالي ٤٠٠ ألف برميل/يومياً في عام ١٩٩٦.[٦٦]

وفي ضوء ارتفاع الطلب الصيني على النفط إلى ١١% من إجمالي الطلب العالمي عام ١٩٩٥ بعدما كان يبلغ ٥% فقط في عام ١٩٧١، لجأت الصين إلى العمل من أجل تأمين مصادر النفط وتنويع مصادره بدلًا من التوجه لتخفيض معدل استهلاكها الذي سيتطلب بالضرورة قرارات بتخفيض حجم قطاع الصناعات الثقيلة، ولذلك اهتمت الشركات النفطية الصينية بالاستثمار وامتلاك حقوق في حقول خارج الصين، وتحقق ذلك بالتوجه الصيني نحو كل من روسيا والسودان وإيران والعراق على سبيل المثال، وقد ارتبط هذا التوجه بامتلاك الصين لأقل من ٢% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، ومن ناحية أخرى ارتبط التوجه للخارج بالصعوبات الجيولوجية وارتفاع تكاليف التنقيب في الحقول الموجودة في الأقاليم الشرقية والشمالية الصينية، إلى جانب انخفاض إنتاجها مع مرور الوقت، وبالتالي انعكست آثار هذه السياسة في إسهام منطقة الخليج بحوالي ٥٠-٦٠% من صادرات الصين في هذه المدة من خلال عمل الصين على تحسين العلاقات الثنائية مع الدول المصدرة للنفط.[٦٧]

وقد اعتمدت الصين في تأمين مواردها من الطاقة على استراتيجية قائمة على شراء أسهم في الحقول النفطية خارج البلاد من خلال الشركات التابعة للدولة للمشاركة والاستثمار في عمليات التنقيب والإنتاج بحقول خارج الصين والاستثمار في شبكات لنقل النفط إلى أراضيها، بهدف تحويل هذا الإنتاج للاستهلاك الداخلي الصيني بشكل فوري ومباشر، وبتلك الاستراتيجية تؤمن الصين نفسها من آثار تغير الأسعار والتي يمكن أن يؤدي

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ارتفاعها على معدلات التضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وصولًا إلى عدم استقرار المجتمع بفعل هذه الزيادات.

وقد جاء تطبيق الصين لهذه السياسة في وقت استمرت فيه العقوبات الدولية على العراق والتي فرضت حظراً على صادراتها النفطية، وهو ما تعاملت معه عن طريق تكرار دعوتها للنظام العراقي للإلتزام بالقرارات الأممية، مع التشكيك في الوقت نفسه في فاعلية نظام العقوبات المتبع وكانت من ضمن الدول التي أشارت إلى تأثير العقوبات بالسلب على حياة المواطنين العراقيين وتحديداً فيما يتعلق بتوافر الغذاء وانتشار البطالة، ولذلك رحبت بسياسة النفط مقابل الغذاء التي قدمها الرئيس الأمريكي في تلك المدة "بيل وليام جيفرسون كلينتون **william Jefferson Clinton**" وترتبط بالقرار الأممي رقم ٩٨٦، مما فتح المجال لاستئناف العلاقات التجارية الصينية مع العراق بداية من كانون الأول ١٩٩٦ في مجالي النفط والإنشاءات، فقد وقعت مجموعة من شركات النفط الصينية مع العراق عقد مشاركة في الإنتاج ساري لمدة ٢٢ عاماً في حزيران ١٩٩٧، وبموجبه كانت ستشارك الصين في تطوير حقل "الأحدب النفطي" –وهو ثاني أكبر حقل عراقي– بعد رفع العقوبات، بالإضافة إلى قيام الشركة الوطنية الصينية للبترول وشركة صناعات شمال الصين، الممثلتين لمجموعة الشركات الصينية، بتأسيس شركة الواحة للعمل على تطوير حقل الأحدب حيث تملك الشركة ٥٠% من حجم الإنتاج، وهو ما يؤمن للصين نصف وارداتها النفطية في عام واحد، كما توجهت أيضاً لعقد مفاوضات في ١٩٩٨ بشأن حقل "الحلفايا".[٦٨]

كما ساهم تطبيق القرار ٩٨٦ في استئناف شراء الصين للنفط العراقي، ولكن لم تتجاوز نسبة وارداتها من العراق الـ١٠% من إجمالي ما تستورده من منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء ارتفاع الإنتاج العراقي بعد تطبيق القرار الأممي المشار إليه.[٦٩] وبشأن باقي أوجه العلاقات الاقتصادية مع العراق، فقد وصل حجم التجارة بين الدولتين إلى ذروته منذ اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية بما يزيد عن ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، حيث شهدت حركة الصادرات والواردات بينهما زيادة تدريجية بداية من تفعيل برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦.[٧٠]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وبالتالي فإنه خلال تلك المدة، اهتمت الصين بالتقارب مع العراق في ضوء حرصها على تأمين مصادر الطاقة، نظرًا لكون العراق ثاني أكبر دولة تمتلك احتياطي نفطي في العالم٧١، ولذلك تمثل موقفها من العقوبات في المطالبات المتكررة لمراجعة آثارها على الوضع الإنساني وتخفيف العقوبات المفروضة، ويأتي ذلك في إطار سياستها الأعم التي تنظر لأهمية الاستقرار الإقليمي والعالمي من أجل الحفاظ على معدلات نموها الاقتصادي.

٣- الحرب الأمريكية على العراق والمصالح الصينية:

ارتبطت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ بالاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في عهد الرئيس "جورج بوش الابن**George Bush 1989-1993**"، واستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠٠٢ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي انطوت بشكل عام على استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة العسكرية وشن الحروب الوقائية بدلاً من سياسة الاحتواء للتهديدات والمخاطر الخارجية، وترسيخ الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي بما يجعل الأطراف التي لا تقف معها في حربها ضد الإرهاب تعد دولة تقف ضد الولايات المتحدة الامريكية نفسها، بالإضافة إلى ارتباط الحرب بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة النفط حيث تزايد اعتمادها عليه خلال هذه المدة مما يهدد هيمنتها.[٧٢]

أما عن الوسيلة التي لجأت إليها الولايات المتحدة الامريكية لإضفاء شرعية على الحرب ضد العراق فقد اعتمدت على ما يمثله النظام العراقي من تهديد لأمنها وللأمن العالمي بسبب حيازة النظام العراقي" لأسلحة محظورة خاصة وأنه استخدام أسلحة كيميائية في حربه ضد إيران، وتسبب امتلاك العراق لتلك الأسلحة أزمة واضحة مع الولايات المتحدة الامريكية في آب ١٩٩٨ لرفض العراق حينها قيام الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات التفتيش حيث أقر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١ بضرورة نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وما تمخض عن ذلك القرار من تشكيل لجنة خاصة لمراقبة نزع الأسلحة المحظورة، وبالتالي كانت الأزمة الأمريكية-العراقية حول نزع الأسلحة سببًا في تعزيز الرغبة الأمريكية في تغيير النظام في العراق، وتزايد التوترات بحلول عام ١٩٩٩ بقصف العراق لطائرات أمريكية وبريطانية في المناطق التي حُظر فيها الطيران بشمال وجنوب البلاد.[٧٣]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وبشأن الموقف الصيني فقد برز من خلال البيان الصادر عن وزارة الخارجية الصينية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ حيث تمت الإشارة فيه إلى تمسك الحكومة الصينية بالتسوية والحلول السياسية في إطار عمل الأمم المتحدة، ودعوتها للحكومة العراقية من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن وفي الوقت نفسه دعت المجتمع الدولي إلى احترام السيادة العراقية، كما عبرت عن قلقها بشأن قيام الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الأخرى بشن عمليات عسكرية على العراق.[٧٤]

وقد شنت القوات الأمريكية والدول المتحالفة معها العمليات العسكرية على العراق دون الرجوع لمجلس الأمن، ومع ذلك حرصت الصين على عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإعلان بشكل فردي عن ضرورة وأهمية الحوار متعدد الأطراف لحل الأزمة، وهو ما يعد متسقاً مع التوجه الصيني نحو انخراط الأمم المتحدة بشكل أكبر في حل القضية العراقية الذي تنادي به منذ التسعينيات وحرصها على استقلالية سياساتها الخارجية، ولتلك الأسباب اتخذت الصين قراراً بعدم الانضمام للبيان المشترك الروسي-الفرنسي-الألماني الصادر في ٢٤ شباط ٢٠٠٣ الرافض للحرب الأمريكية[٧٥].

كما تضمن الموقف الصيني في قيام وزير الخارجية الصيني آنذاك بعدد من الزيارات قبيل الحرب في بداية عام ٢٠٠٣ للأمم المتحدة في محاولة لصيغة حل سياسي للأزمة العراقية، إلى جانب تصويتها في صالح قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الذي اعترف بشرعية وجود قوات حفظ السلام في العراق بقيادة أمريكية، بينما تركز الانتقاد الصيني للولايات المتحدة الامريكية في هذه القضية على التشكيك في المحاولات الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ورغم أن وضع الصين في أوائل الألفينات قد تحسن على المستوى الاقتصادي إلى حد إدراك الولايات المتحدة الامريكية لها كقوة اقتصادية قادمة، ودولة قد تمثل تهديدًا عسكريًا عليها فيما بعد، إضافة إلى استعادتها ثقة الأطراف الدولية بها بعد زوال التأثير السلبي الذي قد كانت خلفته أحداث ميدان تيانانمن في مدة الثمانينيات والتسعينيات على النحو الذي ظهر من خلال موقفها من الاحتلال العراقي للكويت، إلا أن موقفها من الحرب الأمريكية على العراق أظهر رغبة في عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية نظرًا لهيمنتها الأحادية على النظام العالمي، والتغير في شكل سياستها بوصول بوش الابن **George Bush** ٢٠٠٩-

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

٢٠٠١من إبداء استعداد لاستخدام القوة بشكل استباقي خاصة مع وجود تسريبات في عام ٢٠٠٢ حول إدراج الولايات المتحدة الامريكية للصين ضمن أحد الأهداف المحتملة لاستهدافها بالأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى فهو يعبر عن رغبة صينية في إصلاح العلاقة المتوترة معها بسبب التصادم الجوي ما بين مقاتلة صينية وطائرة أمريكية.[٧٦]

كما ساعد الاستعداد الصيني للحرب في بلورة موقفها من الحرب الأمريكية، حيث عملت على موازنة مصالحها الاقتصادية بالاتجاه لزيادة وارداتها من النفط من روسيا وعدد من الدول الإفريقية بنسبة أكبر من السنوات السابقة، وذلك بداية من شباط ٢٠٠٣ أي قبل شهر واحد من شن الحرب على العراق.[٧٧] وارتبط الاستعداد الصيني المسبق الهادف لتقليل خسائرها من الحرب لحدها الأدنى بعدم تشكيل الحرب الأمريكية على العراق مفاجأة لها، حيث تزايدت التوترات على مدار عدة سنوات إلى جانب الرغبة الأمريكية المعلنة في تغيير النظام، وذلك على العكس من ما حدث مع كل من الحرب الإيرانية-العراقية، والاحتلال العراقي للكويت حيث شكلت مفاجأة للقيادة الصينية لانعدام الشواهد على تطور الخلافات لحروب.

وكان للموقف الصيني من القرار الأمريكي بشن الحرب على العراق انعكاسًا إيجابيًا عليها تمثل في عدم إقصاء الولايات المتحدة الامريكية لها وعدم منعها من المشاركة في جهود إعادة الإعمار بالعراق مثل روسيا والمانيا وفرنسا، فقد قدمت الصين ٢٥ مليون دولار من أجل إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وقررت إسقاط جزء كبير من ديون العراق المقدرة بالمليارات وتخطت حوالي ٥.٨ مليار دولار، من أجل السماح للصين بالتعاون مع العراق في مجال النفط والإنشاءات وفقًا لتصريح نائب وزير الخارجية الصيني، وهو ما عاد بالفعل للصين بمكاسب منها استئناف العمل في الحقول النفطية العراقية عام ٢٠٠٨ و٢٠١٣.[٧٨] وشهدت واردات الصين من العراق زيادة في ٢٠٠٤ لتصل إلى ٣٢ مليون بعدما كانت تبلغ ٠.٣٢ مليون في ٢٠٠٣، بعد تعطل العديد من المشاريع في منطقة الشرق الأوسط، ووقف العمل في الحقول النفطية العراقية التي تم التعاقد على التشارك وتطوير إنتاجها في ١٩٩٧ و١٩٩٨.[٧٩]

وبالتالي يمكننا القول بأن الصين أثبتت من خلال مواقفها من العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠، والحرب على العراق، استمرار إبداء الأولوية للمصالح الاقتصادية في إطار خطط التحديث والتنمية الداخلية،

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ولكن دون الدخول في مواجهة ومعارضة صريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت في ذلك عبر الالتزام بسياسة مستقلة، في إطار مجلس الأمن، عن الدول الأوروبية الأخرى المعارضة أيضًا للحرب، فقد اتضح من الحرب الأمريكية على العراقي، سياسة خارجية صينية متغيرة، فبعد أن رفضت الحرب في بدايتها، فقد تغير موقفها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث أعلنت ترحيبها بتشكيل "مجلس حكم" للعراق، وتعهدت بتقديم ٢٥ مليون دولار كمساعدة لإعادة بناء العراق وإعماره، ولم تترك الصين أي اجتماع أو محفل دولي يخص الشأن العراقي إلا وشاركت فيه، كما قدمت معونة مادية للعراق عام ٢٠٠٥ قدرها مليون دولار أمريكي من أجل دعم عملية التحول في العراق[٨٠]، والحفاظ على العلاقات المتميزة بين الصين والعراق، مؤكدة رغبتها في تعزيز التعاون في المجالات والمصالح الاقتصادية، ودفع التقارب بين البلدين في المجالات السياسية والثقافية، وتكثيف الاتصالات والتنسيق في الشئون الدولية والإقليمية.

الخاتمة:

بالنظر إلى ما سبق، فإنه يمكن القول بأن العراق مثلت في الماضي ولا تزال تمثل أهمية استراتيجية كبرى للصين في الوقت الراهن، ليس فقط بسبب كون العراق من أكبر موردي النفط للصين، ولكن أيضاً لعدد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية الهامة، فعلى المستوى الاقتصادي يعد العراق من أكثر الدول المؤهلة لأن تصبح سوقاً بديلاً أمام المنتجات الصينية في ظل ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الدولتين، كما أن الصين قد تلجأ لاستبدال شحنات النفط الخام والغاز المسال الأمريكي بعد رفع التعريفات الجمركية بمنتجات الطاقة لدول أخرى تمتلك فائضًا كبيرًا مثل العراق.

وعلى المستوى السياسي، تمثل العراق ورقة ضغط تستخدمها الصين للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل استمرار الوجود العسكري في العراق، وهو ما جعلها ساحة مهيأة للضغط على واشنطن من خلال تأسيس علاقات اقتصادية مع بغداد تسمح بامتلاك نفوذ صيني في المستقبل على النخب السياسية العراقية والترويج لخيارات تؤثر على العلاقات العراقية الأمريكية، وكل هذه العوامل المشار إليها تمثل الدوافع الرئيسية لتطوير الصين علاقاتها بالعراق، وهو ما يفسر تبني بكين لسياسات ومواقف تدافع بها عن استقرار العراق وفي نفس الوقت الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية هناك.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الهوامش

١.محمود علي الداود، العلاقات العربية الصينية (الإطار التاريخي والثقافي)، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤، حزيران – ٢٠١٧، ص١١-١٥ .

٢.جمال مصطفى مردان، عبدالكريم قاسم.. البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، الدار العربية، بغداد،٢٠٠٨ ، ص ٣٠.

٣ .عدنان خلف حميد البدراني، السياسة الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٥، ص ٣٨٨ .

٤.د. عدنان خلف حميد البدراني، المصدر السابق، ص.٣٨٩-٣٨٨ .

5 Guang Pan, China's Success in the Middle East, Middle East Quarterly, December 1997, p.35-40

٦.عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، ٢٠١٥، ص ٢١-٢٠.

7.Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.46-48, Available at Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/4947/

٨حكم الاتحاد السوفييتي من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٤ وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي.

9 Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999 Durham theses, Durham University, 2001, P.84-95, Available at: Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/4947/

١٠خلفية: التبادلات الرئيسية للعلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة، صحيفة الشعب اليومية، متاح على: https://bit.ly/2rXP2Tk

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

11 Guang Pan, China's Success in the Middle East, Middle East Quarterly, December 1997, p.35-40

12 Mahboob Alam, Iraqi Foreign Policy Since Revolution, Mittal Publications, 1994, P.130

١٣الرئيس الأول للجمهورية العراقية والحاكم الثاني للبلاد بعد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة الذي تم تشكيله بعد سقوط المليكة العراقية، وتولى الحكم في الفترة ٨ فبراير ١٩٦٣ وحتى ١٤ أبريل ١٩٦٦.

١٤ محمد غسان الشبوط، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديموقراطي العربي ،برلين، ٢٠١٨، ص.٩٥-١٠٠، ١٠٧، ١١٦

15 Hafizullah Emadi, China and Iraq Patterns of Interaction, 1960-1992, Economic and Political Weekly, Vol. 29, No. 53 (Dec. 31, 1994), pp. 3315-3318.

16Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.204-205

١٧ .عمر هاشم ذنون الحيالي، المصدر السابق، ص٣٨، ص ٤٣.

18 MohamedBinhuwaidin, op.cit, P.206-207

19 Hafizullah Emadi, China and Iraq Patterns of Interaction, 1960-1992, Economic and Political Weekly, Vol. 29, No. 53, 31 December 1994,p. 3316 - 3317.

20 Mahboob Alam, op.cit, P.134.

21 Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.208-209.

22 Scott J. Lee, From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, CUREJ: College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania, April 2013, http://repository.upenn.edu/curej/159.

23 Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, P.210.

٢٤ تولى قيادة الصين خلال الفترة ١٩٧٨- ١٩٩٢، وتبنى سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على دول العالم الثالث، والدول العربية.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

25 Daniel Byman, Roger Cliff, China's Arms Sales, Motivations and Implications, Rand Corporation, 1999, pp.3,4,26-28.

٢٦.عمر هاشم ذنون الحيالي، مصدر سابق، ص.٦٨، وأيضاً Rachel Schmidt, op.cit, P.1,18

27 Daniel Byman, Roger Cliff, China's Arms Sales, Motivations and Implications, Rand Corporation, 1999, p.4

28 Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.108-116

29 Scott J. Lee, op.cit,P.37-38

30 Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.211-212.

٣١.عمر هاشم ذنون الحيالي، المصدر السابق، ص٢٨ .

32 Mahmoud Ghafouri, China's Policy in the Persian Gulf, Middle East Policy Council, Available at:https://mepc.org/chinas-policy-persian-gulf

33 Cuneyt Yenigun, Mesut Ozcan,op.cit, P.39-55

34 محمد غسان الشبوط، المصدر السابق ، ص.١٢٠-١٢١، وأيضاً Cuneyt Yenigun, Mesut Ozcan, op.cit, P.41-43

35 Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," Chinese Decisionmaking Under Stress, ed. by A. Scobell and L. Wortzel, Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2005, P.194-196

36 Scott J. Lee, op.cit, P.41-42,

37Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.214..**and also**:Onur Ozlu, Iraqi Economic Reconstruction and Development, Center of Strategic and Security Studies, 2005, P.16

38 Scott J. Lee, From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, College Undergraduate Research Electronic Journal, April 2013, P.49,50-55

Rachel Schmidt, Global Arms Exports to Iraq 1960-1990, Rand Corporation,1991, P.12

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

39 Mahmoud Ghafouri, op.cit.

Scott J. Lee, op.cit, P.52,55

٤٠غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية-الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ "دراسة في المواقف"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص97-96.

41Scott Harold, Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, RAND Center for Middle

East Public Policy, 2012, P.3

42 Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.169

43 Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," Chinese Decisionmaking Under Stress, ed. by A. Scobell and L. Wortzel, Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2005, P.194.

44 Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999 Durham theses, Durham University, 2001, P.169-174.

Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," Chinese Decisionmaking Under Stress, P.198, Mahmoud Ghafouri, China's Policy in the Persian Gulf, Middle East Policy Council, Available at: https://mepc.org/chinas-policy-persian-gulf

٤٥مظاهرات ساحة تيانانمن أو تُعرف باسم حادثة الرابع من يونيو هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، بين ١٥ أبريل، ١٩٨٩ و٤ يونيو، ١٩٨٩، وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح، وتدخلت الحكومة لفضها بالقوة ونتج عنها مقتل حوالي ١٠ آلاف شخص.

٤٦الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، متاح على: https://bit.ly/38cURgf

47 George N. Grammas, Multilateral Responses to the Iraqi Invasion of Kuwait: Economic Sanctions and Emerging Proliferation Controls, Maryland Journal of International Law, Volume 15, Issue 1,P.3-7, Available at:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

http://digitalcommons.law.umaryland.edu/mjil/vol15/iss1/3, Cuneyt Yenigun, Mesut Ozcan, Foreign Policy of Republic of Iraq, Wissenschaftlicher Verlag Berlin, P.46.

48 Mohamed Binhuwaidin, op.cit, P.181

٤٩ .عدنان خلف حميد البدراني، مصدر سابق، ص.٣٩٣

٥٠ Scott J. Lee, op.cit, P.65-67

51 Zhongman Liu, Historical Evolution of Relationship between China and the Gulf Region, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, P.9

٥٢ .عمر هاشم ذنون الحيالي، المصدر السابق، ص.٣٣،٣٤

53 Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," Chinese Decisionmaking Under Stress, ed. by A. Scobell and L. Wortzel, Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2005, P.200-203

54 Scott J. Lee, op.cit, P.59-60

55 Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," ChineseDecisionmaking Under Stress, ed. by A. Scobell and L. Wortzel, Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2005, P.205

٥٦عمر هاشم ذنون الحيالي، المصدر السابق، ص.٣٣- ص٣٨.

57 Hafizullah Emadi, China and Iraq Patterns of Interaction, 1960-1992, Economic and Political Weekly, Vol. 29, No. 53 (Dec. 31, 1994), pp. 3315-3318.

Binhuwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999 Durham theses, Durham University, 2001, P.182

58 John Calabrese, Peaceful or Dangerous Collaborators? China's Relations with the Gulf Countries, Pacific Affairs, Vol. 65, No. 4 (Winter, 1992-1993), p. 471-485, Available at: http://www.jstor.org/stable/2760315

59 Binhuwaidin, China's foreign policy towards the gulf and Arabian Peninsula region, P.202-203

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

60Binhuwaidin, Ibid,P.216-217

٦١ عدنان خلف حميد البدراني، المصدر السابق، ص.٣٩٦-٤٠٠

62ATTACK ON IRAQ: THE OVERVIEW; U.S. AND BRITISH JETS STRIKE AIR-DEFENSE CENTERS IN IRAQ, **nytimes**, Feb. 17, 2001, available at: https://nyti.ms/34Vp9SD

63Yitzhak Shichor, "Decision making in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars,P.214

٦٤. عدنان خلف حميد البدراني، المصدر السابق، ص٤٠٠-٤٠١.

٦٥التحول التاريخي لصناعة النفط في الصين،yukosfrac، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، متاح على: https://bit.ly/2YjkcAA

66 Scott J. Lee, From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania, April 2013, P.71-73.

Mahmoud Ghafouri, China's Policy in the Persian Gulf, Middle East Policy Council, Available at:https://mepc.org/chinas-policy-persian-gulf

67 Charles E. Ziegler, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Journal of Chinese Political Science, vol. 11, no. 1, Spring 2006, P.1-23.

68 Scott J. Lee, op.cit, ,P.73-78

٦٩عمر هاشم ذنون الحيالي، المصدر السابق، ص.٥٥-٥٦

70 Steve A. Yetiv, Chunlong Lu, China, Global Energy and the Middle East, Middle East Journal, Volume 61, No. 2, spring 2007, P.199-218

٧١النفط العراقي.. الاحتياطي والإنتاج، الجزيرة، متاح على: https://bit.ly/2LqqoBz

72 Raymond Hinnebusch, the American Invasion of Iraq: Causes And Consequences, Perceptions, Spring 2007, P.9-27.

73Scott J. Lee, op.cit,P.78-79

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

74 China's Position on the US war on Iraq, Website of the permanent mission of the People's Republic of China to the UN, Available at: http://www.china-un.org/eng/chinaandun/securitycouncil/regionalhotspots/mideast/ylk/t537117.htm

75China's Position on the US War in Iraq, **china-un**, 26 March 2003, available at: https://bit.ly/38dTQVm

76Scott J. Lee, op.cit,P.78-84.

77Yitzhak Shichor, "Decision making in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars,P.213

78 Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," P.217

79 Scott J. Lee, From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations,P.78-84

٨٠د. مثنى العبيدي، الاقتصاد أولاً:لماذا يمثل العراق رهاناً صينياً في الحرب التجارية الأمريكية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٣ مايو ٢٠١٩، متاح على:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4761